يرى النـور فيه، شهرياً، ما بين ٢٩٠ و٣٠٠ طفل... احد موظفي الجمعية احضر فاتورة ولادة عادية وطبيعية لزوجته بلغت قيمتها ثلاثة آلاف ليرة، بينما كنا نتقاضى لا اكثر من مئتي ليرة عن كل عملية ولادة، وكـان هناك اعفاء للكثيرين من الدفع». وعن تكاليف اعادة تعمير وتجهيز المستشفى، قالت: «تراوحت التقديرات الأولية [ما] بين ٢٢ ـ ٢٥ مليون ل.ل.، علماً بأن خسارتنا اكثر بكثير، نظراً لاحتراق عدد من المستودعات وما فيها من الاجهزة والمعدات والادوية... وهذه خسائر لم يشملها الاحصاء» و«المشكلة، الآن، هي توفير الاجهزة والمعدات، لانهم لم يتركوا لنا سوى المعدات الثقيلة التي تحتاج الى رافعات لنقلها. اي اننا نكاد نجهز المستشفى مجدداً من [حالة] الصفر». واوضحت ام الوليد ان الجمعية لم تسترجع من المسروقـات «سـوى واحـد بالالف ممـا فقدناه، وبعض ما استعدناه لم يعد صالحاً للاستعمال» (**فلسطين الثورة**، ١٠/٨/١٩٨٥).

اما عن خسائر مؤسسة «صامد» في لبنان، فقد ذكر ان «معظم مشاغل الجمعية في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة دمرت تماماً» و«ما سلم من الحرق او التدمير، لم يسلم من النهب او التلف». وقال المسؤول الاداري في «مشغل الشهيد عيسى حمود للنجارة»، ابو نادر، «ان مشاغل المؤسسة لحق بها الخراب خلال الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، لكنه كان اقل من الخراب الذي لحق [بها] في ' حرب المخيمات' . ان عناصر اللواء السادس، وحركة ' أمل' خاصة، كانوا موجودين لحراسة هذه المؤسسة، وهكذا، فعندما ضربوا، ضربوا الاماكن الحساسة...» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٨/١٩٨٥).

وبينما كثر التحدث للصحف والمجلات عن «اعادة بناء واعمار» المخيمات، فان دور الآليات التابعة لشركة «جبل قاسيون» السورية قد اقتصر على ازالة الانقاض من المخيمات الثلاثة. وكتبت «الفاينشال تايمز» ان الأسر في المخيمات تواجه «الاختيار بين هدم بقايا بيوتها بالجرافات السورية وباشراف فريق من المهنـدسـين السـوريـين فتصبـح بلا مأوى، او مخـاطر العيش في منـازل غير منـاسبـة» (**القبس**، ١/٨/١٩٨٥).. وقرر المجلس البلدي لبلدية بيروت، ورئيسه المحامي شفيق السردوك، في بيان «ان كثيراً من الأبنية والدساكر التي تهدمت بفعل القتال مشادة أصلاً في الشوارع ضمن التخطيطات ولا يجوز السماح باعادة بنائها [في] مكانها، ويقتضي تحرير الشوارع، وكذلك التخطيطات، بحيث نعطي المنطقة شكلها المدني الحضاري كما هي مصادق عليها في خرائط البلدية». اضاف البيان انه «حصل اتصال بين لجنـة المخيمـات (لجنة التنسيق التي شكلت بموجب اتفاق دمشق)، وبين رئيس البلدية للتنسيق بين الطرفين وحصل اجتماع في فندق كارلتون حضره رئيس البلدية وتدارس فيه المجتمعون الاوضاع في منطقة صبـرا وشاتيلا وتبين، بالنتيجة، ان المهمة التي ستقوم بها اللجنة بمعاونة الآليات السورية هي ازالة الانقـاض ليس إلاّ، وان اي قرار سياسي لم يصدر في شأن اعادة اشادة اي بناء» (**السفير**، بيروت، ١٣/٧/١٩٨٥). وبعد صدور هذا البيان بثلاثة ايام، صرح رئيس مجلس بلدية بيروت السردوك، «رداً على قول نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ان السردوك لا يمثل احداً: وانا لم اتحدث عن مخيمات اليرموك، بل عن المخيمات الواقعة في نطاق صلاحياتي» (**اذاعة صوت لبنان الكتائبية**، بيروت، ١٦/٧/١٩٨٥).

تبقى مسألة هامة جداً، وهي قضية المعتقلين الفلسطينيين لدى حركة «امل» حيث ادعى بيان صادر عن هذه الحـركـة بانـه تم «اخـلاء سبيـل آخـر دفعـة من الاخوة الموقوفين الفلسطينيين» (**السفير**، ٢٨/٦/١٩٨٥). وعلى الفور اصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بياناً اكدت فيه ان «امل» «ما تزال تحتجز مئات الفلسطينيين». و«فسّر» أمين لجنة التنسيق اكرم شهيب الامر فقال ان «امل» اطلقت جميع الموقوفين وان «هناك فرقاً بين الاشخاص الموقوفين والاشخاص المعتقلين»، وقال انه لا يعرف عدد «هؤلاء المعتقلين لاسباب سياسية وعسكرية... وان قضيتهم ستعالج في اجتماع لجنة التنسيق» (**النهار**، ٢٩/٦/١٩٨٥). واكد صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، بعيد اطلاق سراحه، ان «هناك نحو اربعمائة فلسطيني تحتجزهم حركة ' أمل' واللواء السادس» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، ٣١/٧/١٩٨٥).